

النوع الاجتماعي والتجارة ملخص



المقدمة

السياق العام للبلاد

• المعطيات الاجتماعية والديموغرافية

تفيد آخر الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة لعام 2016 بأن عدد سكان الأردن بلغ 9.798 مليون نسمة، وأن معدل النمو السكاني للأردنيين بلغ 2.4%، 34.3% من السكان أعمارهم دون 15 عاماً، و62% منهم تتراوح أعمارهم ما بين 15-64 عاماً، و3.7% منهم تزيد أعمارهم عن 65 عاماً. كما أن 90.3% من السكان يعيشون في الحضر و9.7% منهم يعيشون في الريف. وبلغ العمر الوسيط للسكان 22.4 عاماً. كما يفوق عدد الذكور في الأردن عدد الإناث فمقابل 100 أنثى هنالك 112.5 ذكر.

• المنظومة السياسية والقضائية والاقتصادية

المملكة الأردنية الهاشمية هي ملكية دستورية وينص الدستور الأردني على أن نظام الحكم نيابي ملكي وراثي. والأمة مصدر السلطات، تمارس الأمة سلطاتها من خلال ثلاث سلطات متمثلة في السلطة التشريعية التي تناط بمجلس الأمة والملك. تعد الحكومة الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة الأردنية، ويتم تنفيذ العمل الحكومي والإداري من خلال مجلس الوزراء الذي يتولى المسؤولية عن إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية. يتألف مجلس الوزراء في الأردن من رئيس الوزراء رئيساً، ومن عدد من الوزراء، ويشرف رئيس الوزراء على أعمال الحكومة، كما يرأس مجلس الوزراء ويرتبط برئيس الوزراء ديوان الموظفين ودائرة المخابرات العامة، ودائرة قاضي القضاة وديوان التشريع وديوان المحاسبة وديوان المراقبة الإدارية. ينص الدستور على أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم الملك، كما ينص الدستور على أن القضاة مستقلين ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون. يتألف النظام القضائي في الأردن من محاكم مدنية وشرعية وخاصة.

الإطار العام للدراسة وخلفيتها

أنجز هذا التقرير في إطار المشروع الإقليمي الذي ينفذه مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية حول «تمكين المرأة وصولاً إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية»

وانطلقت الدراسة من سؤال أولي مهم: لماذا لا تستطيع النساء في الأردن دخول الأسواق التجارية وهنّ قادرات على ممارسة الأعمال التجارية حتى ولو كان ذلك محدوداً في المجال الاقتصادي والأعمال علماً بأن السياسات الاقتصادية أو التجارية لا تنص على أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة حتى وإن كانت غير حساسة للنوع الاجتماعي. ويتمثل الهدف الأول من هذه المرحلة النموذجية من المشروع في إنتاج البيانات والمعلومات التي يمكن أن تُبرز مدى العلاقة بين البناء للأدوار والعلاقات بين الجنسين، والتفاوتات القائمة بينهما، ومن ثمّ استغلالها في خطوة متقدمة للدعوة من أجل التغيير نحو تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال التمكين الاقتصادي، مع التركيز على التجارة. ويتطلب البحث عن الإجابة أو الأجوبة التمعن في بعض القضايا كما تم ذلك في الأجزاء التالية:

الجزء الأول : المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والتنمية

يبرز هذا الجزء القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والتنمية، بالاستناد إلى أهم المؤشرات إن وجدت، وتحليل الحقوق القانونية والحقوق الإنسانية، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية وكذلك السياسات والاستراتيجيات والآليات التي تم وضعها على المستوى الوطني في علاقة بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة.

جدول بيانات مصنفة حسب الجنس: التعليم، الصحة والمشاركة في الحياة العامة

المؤشر	إناث	ذكور	النسبة ذكور/إناث
مؤشر المساواة بين الجنسين، ⁽¹⁾ 149/138			0.605
التعليم*			
نسبة الأمية	% 10	% 3.5	-2.8
التسجيل في المدارس			
التعليم الابتدائي	% 49.2	% 50.3	1
التعليم الثانوي	% 55.4	% 44.6	-1.2
التعليم العالي**	% 51.6	% 48.4	-1
الصحة / الصحة الجنسية والإنجابية***			
متوسط العمر المتوقع / أمل الحياة عند الولادة (سنوات)	74.2	72.8	-1.4
نسبة وفيقات الأمهات عند الولادة	19 لكل 100 أنف مولود حي		
نسبة استعمال وسائل منع الحمل (النساء من 15-49 عاماً)	61.2		
المشاركة السياسية / المشاركة في الإدارة***			
نساء برلمانيات (#، %)	20، 15.3%	110، 84.7%	5.5
الوزيرات (#، %)***	7، 24.1%	22، 75.9%	3.1
قاضيات (#، %)	180، 18.5%	790، 81.5%	4.4
* وزارة التربية والتعليم 2016 - مسح العمالة والبطالة 2016 / دائرة الإحصاءات العامة ** إحصاءات وزارة التعليم العالي 2016-2015 *** الكتاب الإحصائي السنوي 2016 / دائرة الإحصاءات العامة **** تشكيل حكومة عمر الرزاز - حزيران 2018			

1. تقرير الفجوة بين الجنسين 2018، المنتدى الاقتصادي العالمي، <https://www.weforum.org/reports/the-global-gender-gap-report-2018>

وضع مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2018 والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الأردن في المركز 138 متقدماً فقط على 10 دول من بين 149 دولة، بسبب ضعف المشاركة الاقتصادية للنساء. كما أكدت المؤشرات الوطنية على ذلك، فمعدل البطالة بين النساء في الأردن يبلغ 27.8% وهي الأعلى منذ سنوات، ولم تتجاوز قوة العمل من النساء 15.2% في حين بلغت نسبة النساء غير النشيطات اقتصادياً 84.8%. كما لا يزال وجود النساء الأردنيات في مواقع صنع القرار محدوداً، حيث لم يتجاوز التمثيل النسائي في غرف الصناعة 7.9% وفي غرف التجارة 0.6% وفي النقابات العمالية 21%، كما يشكلن فقط 7% من العاملين/ات في الإدارة العليا في القطاع العام.

2. الحقوق القانونية والحقوق الإنسانية

• الحقوق في الحياة العامة والحياة الخاصة

أحرز الأردن تقدماً في مجال الإصلاح التشريعي لتعزيز حماية النساء وحقوقهن، كقانون الضمان الاجتماعي (2014)، و«صندوق تسليف النفقة» (2015)، و«نظام الخدمة المدنية» (2013)، والقانون الجديد للحماية من العنف الأسري (2017)، ونظام «دور إيواء النساء المعرضات للخطر» (2016)، ونظام «العمل المرن» (2017) في القطاعين العام والخاص، وخطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018-2022)، وتعديلات قانون العقوبات (2017) التي ألغت المادة التي تتيح للمغتصب الزواج من ضحيته والإفلات من العقاب (المادة 308)، ومنع استخدام العذر المخفف بحق مرتكبي الجرائم بذريعة «الشرف» (المادة 98)، ويعزز الحماية الجزائية لذوات الإعاقة.

• الحقوق الاقتصادية بما في ذلك التجارة

تشغل النساء ما نسبته 43.2% من أعداد العاملين/ات في الوزارات والمؤسسات الحكومية والبالغ عددها 93 مؤسسة. إن ارتفاع معدلات البطالة بين الأردنيات المتعلقات واللاتي يحملن شهادة البكالوريوس فأعلى، تعتبر دليلاً ومؤشراً هاماً على وجود خلل جسيم في رفق سوق العمل بتخصصات هو بأمس الحاجة لها. هذا وقد بلغ متوسط الأجر الشهري للعاملين في القطاعين العام والخاص لكلا الجنسين 484 ديناراً عام 2015، في حين بلغ متوسط الأجر الشهري للذكور بحدود 499 ديناراً مقابل 446 ديناراً للإناث وبفجوة تقدر بنسبة 11.8%. وبلغت الفجوة في الأجور بين الذكور والإناث في القطاع العام 16%، في حين أن الفجوة في الأجور بين الذكور والإناث في القطاع الخاص 18.3%⁽²⁾.

2. دائرة الإحصاءات العامة: 2017. مسح العمالة والبطالة لعام 2016.

أكدت دراسة صادرة عام 2016 عن المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية⁽³⁾ على أن معدل النشاط الريادي في المراحل المبكرة بين النساء في الأردن هو الأقل مقارنة بالدول العربية المجاورة، حيث أن 3.3% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 18 - 64 عاماً منخرطات في أعمال أو بدأت أعمالاً حديثاً.

ويؤثر في قرار النساء الانخراط في أعمال ريادية، عوامل عدة منها متوسط الدخل لكل فرد، ونسبة البطالة والميزات الوظيفية والجوانب الثقافية. فيما يعزى السبب الرئيس لتوقف الأعمال لدى معظم النساء إلى أن الأعمال غير مربحة، وإلى الالتزامات العائلية، وفرص الحصول على تمويل والإجراءات والسياسات الحكومية.

هذا وتتركز معظم النساء في النشاطات الريادية في قطاع الخدمات، كما أن نسبة الصادرات لديهن منخفضة، ويواجهن منافسة شديدة في الأسواق المحلية، وبالتالي تتوقف غالبية الأعمال بسبب عدم ربحيتها.

• التزامات الأردن الدولية

صادق الأردن في عام 2006 على «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، و«العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية». ثم «اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل» وتم نشرها في الجريدة الرسمية عام 2006. وجاءت «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» والتي تعتبر المرجعية الرئيسية لحقوق المرأة لتؤكد على مبدأ المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة وقد صادق الأردن عليها وتم نشرها في الجريدة الرسمية في 1/8/2007، وقدم الأردن ست تقارير إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

3. السياسات / الاستراتيجيات والآليات على المستوى الوطني و/ أو القطاعي

اتخذت الحكومة الأردنية مجموعة من الإجراءات والتدابير والسياسات لزيادة المشاركة الاقتصادية، فأقرت نظام العمل المرن في القطاع الخاص، وفي القطاع العام، وكانت المشاركة الاقتصادية للنساء في صلب خطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018 - 2022). الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013 - 2017). والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (2014 - 2017)، والاستراتيجية الإعلامية المناهضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي (2015)، وخطة النوع الاجتماعي والتغير المناخي (2011).

3. المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية. 2016. زيادة النساء للأعمال في الأردن.

http://www.jedco.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDF/AR/Women%20Entrepreneurs%20in%20Jordan%20final_AR.pdf

4. الآليات التي تعنى بقضايا المساواة رجال - نساء وتمكين المرأة بما في ذلك الاقتصادي

على المستوى المؤسسي، أنشئت «اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة» عام 1992، وأسست العديد من مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء كجمعية «معهد تضامن النساء الأردني» و«اتحاد المرأة الأردنية»، و«تجمع لجان المرأة» و«الاتحاد النسائي الأردني العام»، و«جمعية النساء العربيات»، و«ملتقى البرلمانيات الأردنيات»، و«الملتقى الإنساني لحقوق المرأة»، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات خاصة في المجتمعات المحلية. وتبنت هذه المؤسسات مجموعة من المطالب يتم تحديثها باستمرار، وتتشارك في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة بالنهوض بأوضاع النساء في كل المجالات.

الجزء الثاني : تقييم وتدقيق وتحليل النوع الاجتماعي في قطاع التجارة

يحتوي هذا الجزء على إجراء التقييم والتدقيق والتحليل على أساس النوع الاجتماعي على مستويين: تقييم سريع نموذجي يستهدف الجهات المتدخلة المعنية بتطبيق عدد من أدوات التدقيق والتحليل للسياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية.

1. مؤشرات النوع الاجتماعي في القطاعات الاقتصادية والتجارية

بيانات موزعة حسب الجنس الاقتصاد والتجارة

النسبة ذكور/إناث	ذكور	إناث	المؤشر
المشاركة الاقتصادية			
3.7*	62.7	16.9	المشاركة في القوة النشطة (معدل النشاط الاقتصادي المنتج)
4.3*	52.8	12.3	نسبة المشتغلين
4.1	5.4	1.3	صاحب عمل
7.5	9.3	1.8	يعمل لحسابه ⁽⁴⁾
0.9**	507	458	المساواة في الأجور (متوسط الأجر الشهري بالدينار الأردني)
4.7**	80.4	19.6	الحصول على الائتمان (الأفراد المقترضون من البنوك التجارية)
التجارة - مصادر/قطاعات أخرى ذات علاقة (إن وجدت)			
8.8	265184	30227	السجل التجاري / المؤسسات الفردية***
الغرف التجارية			
165.6*	99.4	0.6	غرفة التجارة
10.5*	91.3	8.7	غرفة الصناعة
...	منظمات الأعراف (النساء / الرجال)
1.9**	65.9	34.1	المنظمات النقابية
قطاعات أخرى			
4.1	10.4	6.3	صناعة
1.6	2.2	0.6	زراعة
-28.4	40.1	68.5	خدمات (التعليم، الصحة، البنوك، اتصالات..)

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة 2017،
** المصدر: دائرة الإحصاءات العامة 2016،
*** السجل التجاري لوزارة الصناعة والتجارة والتموين

تعتبر محدودية المشاركة الاقتصادية للمرأة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن. فمشاركة المرأة في القوة النشطة لم تتجاوز (16.9 %) عام 2016 حيث لم يستطع الأردن لغاية الآن الاستفادة من تفوق الاناث على الذكور في التحصيل العلمي. إضافة إلى وجود فجوة بين الجنسين في الأجور في كل من القطاع العام والخاص. وتمثيل الاناث كصاحبة عمل وتعمل لحسابها لا يزال ضعيفاً، فنسبتهن لا تفوت 4 % من عمالة الاناث ككل. وتشكل الاناث المستفيدات من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك ما نسبته (19.6 %). وتمثيلهن يكاد يكون منعدماً في غرف التجارة حيث لا تتجاوز نسبة وجودها 0.6 %، وترتفع قليلاً في غرف الصناعة بنسبة 8.7 %.

ومن الناحية القانونية والاجرائية، لا يوجد تمييز بين الجنسين في عملية البدء بشركة أو مؤسسة فردية، وكذلك لا يوجد تمييز في التسجيل في غرف التجارة والصناعة. ويصنف الأردن عالمياً في مرتبة 105 من 190 دولة من حيث المباشرة بعمل مشروع تجاري، و7.5 عدد اجراءات تسجيل الشركة⁽⁵⁾. وتقوم غرف التجارة في الأردن بتسجيل المؤسسات الفردية والشركات التجارية على اختلاف أنواعها التي تمارس نشاطها التجاري ضمن حدود المحافظة التي تتبع لها المؤسسة أو الشركة، وذلك إستناداً لنصوص قانون غرف التجارة الأردنية المؤقت رقم (7) لسنة 2003 ونظام غرف التجارة رقم (45) لسنة 2009.

وتشير دراسة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (2016) أن (76 %) من مجمل الأنشطة الريادية التجارية للنساء يتمركز في قطاع الخدمات الموجهة نحو المستهلك ويشمل (تجارة التجزئة، والمركبات، والاقامة، والمطاعم، والخدمات الشخصية، والصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، وخدمات الترفيه)، يليها نسبة (17.0 %) في قطاع الصناعات التحويلية⁽⁶⁾.

2. تقييم وتدقيق وتحليل النوع الاجتماعي على المستوى التنظيمي

• أهداف التقييم السريع النموذجي والعينية

تم استخدام التقييم السريع النموذجي كأداة إضافية من خلال بحث ميداني استهدف الجهات المتدخلت العاملة في مجالي النوع الاجتماعي والمرأة من جهة، والاقتصاد والتجارة، من جهة أخرى، في الدول الست التي يشملها المشروع ومنها الأردن⁽⁷⁾.

5. World Bank group. 2018. Doing Business Reforming to Create Jobs. International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.

6. المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية. 2016. زيادة النساء للأعمال في الأردن. http://www.jedco.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDF/AR/Women%20Entrepreneurs%20in%20jordan%20final_AR.pdf ص. 31.

7. الجزائر والأردن وتونس ولبنان و مصر والمغرب.

تجدر الإشارة إلى أنه تم اختيار عينة صغيرة عشوائياً من بين المنظمات المدرجة في القائمة الأولية، وفي هذه المرحلة النموذجية، لم يكن الغرض اعتبار العينة ذات تمثيلية احصائية أو اعتبار نتائج التقييم النموذجي السريع ممثلة للحالة داخل المنظمات/البلد. وعلى هذا الأساس، بالإضافة إلى اختبار الأداة (الاستبيان)، يجب اعتبار نتائج التقييم النموذجي السريع كبيانات/معلومات كمية يمكن أن تساعد في التوصل إلى فهم أفضل لمدى وكيفية أخذ مسائل النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في الاعتبار خلال عمليات التخطيط والبرمجة والتنفيذ، وكذلك في الممارسات المؤسسية والفردية عبر ردود المستجوبين/ات.

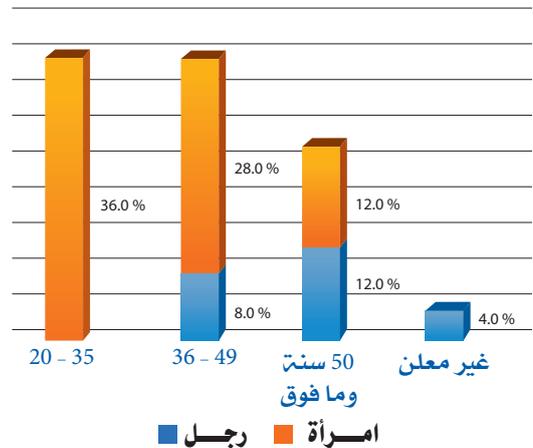
تجدر الإشارة إلى أنه خلال القيام بتنفيذ التقييم النموذجي السريع، لم يتم الانتهاء بعد من رسم خرائط جميع المنظمات المعنية بالتقييم في مجال النوع الاجتماعي والتجارة، لذلك فقد تم اختيار عينة عشوائية مصغرة من المنظمات المدرجة في القائمة الأولية للمنظمات المعنية، دون الحرص فعلياً على التمثيل الإحصائي لهذه العينة في هذه المرحلة التجريبية. وبناءً على ذلك، بالإضافة إلى اختبار الأداة (الاستبيان)، تعتبر نتائج هذا التقييم النموذجي السريع كمؤشرات / معلومات كمية يمكن أن تساعد على بناء فهم أفضل لكيفية تناول النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان خلال عمليات التخطيط والبرمجة والتنفيذ، وكذلك في الممارسات المؤسسية والفردية داخل المنظمات التي شملها هذا التقييم. بالتالي، لا تعتبر نتائج هذا التقييم ممثلة للمنظمات و/ أو للإطار العام للبلد المدروس.

الرسم البياني 1.2

توزيع المستجوبين حسب السن والجنس

1. أهم نتائج التقييم التجريبي السريع بالأردن

من أجل فهم أفضل لمدى إدراك موظفي/ات المنظمات المستهدفة للمفاهيم المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وكذلك مدى إدراج منظور النوع الاجتماعي في عملية تخطيط / تنفيذ البرامج داخل هذه المنظمات، تناول التقييم النموذجي السريع هذه الأسئلة على مستويين مختلفين: المستوى البرامجي والمستوى التنظيمي.



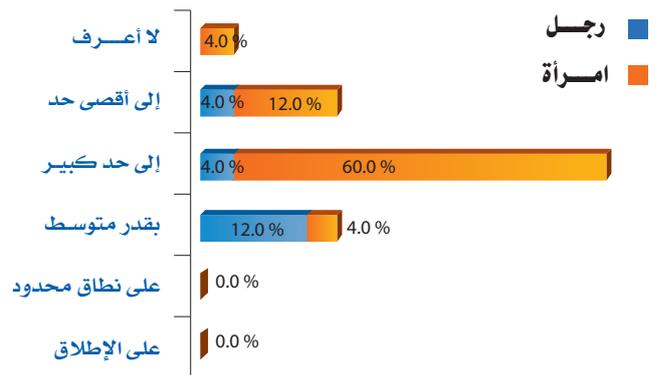
أ. مساواة/إنصاف النوع الاجتماعي على المستوى البرامجي

تم التركيز في هذا الجزء من التقييم على مختلف الإجراءات والأساليب المستخدمة في تصميم المشاريع وتطويرها. وقد بينت عملية تحليل البيانات أن أكثر من 70% من المستجوبين 48% منهم نساء، يؤكدون أن منظماتهم تدرج مسألة المساواة بين الجنسين في قائمة مهامها حيث يتجلى ذلك من خلال إدراج أهداف وغايات المساواة بين الجنسين خلال عملية التخطيط للبرامج والمشاريع التي عادة ما تتم بطريقة تشاركية. كما أكد 52% من المستجوبين، منهم 44% نساء، أن عملية تحديد الاحتياجات بالنسبة لبرامج ومشاريع منظماتهم تعتمد على تحليل أدوار ومسؤوليات النوع الاجتماعي للفئات المستهدفة. أما على المستوى التطبيقي فقد أكد 60% من المستجوبين، 48% نساء أن الخطط التنفيذية للبرامج والمشاريع تأخذ بعين الاعتبار الأدوار والمصالح الحالية للنساء والرجال المشاركين/ات، وبالاعتماد على ذلك يتم إدراج أنشطة تهدف إلى تعزيز قدرات ومهارات النساء خاصة وتمكينها من فرص متكافئة مع الرجال للحصول على الخدمات والتدريب. وحرصاً منها على إدراج أهداف المساواة بين الجنسين في مختلف مستويات عملها، شهد 60% من ممثلي المنظمات المجيبة على هذا التقييم، منهم 44% نساء، أن منظماتهم قامت بتعيين موظفين/ات مكلفين/ات بإدراج النوع الاجتماعي في مختلف الإدارات.

الرسم البياني 2.2

قدرات ومهارات الأشخاص المسؤولين عن النوع الاجتماعي داخل المنظمة

حسب الرسم البياني 2.1، يعتبر 64% من المستجوبين، 60% منهم نساء، أن هؤلاء الموظفين/ات يتمتعون وإلى حد كبير بالمعارف والمهارات والمواقف اللازمة للقيام بعملهم استناداً إلى مستوى وعيهم بمسائل النوع الاجتماعي. كما أكد 56% من المستجوبين، منهم 48% نساء أن منظماتهم تدعم عمل هؤلاء الموظفين بتوفير التدريبات اللازمة في مجال التحليل والتخطيط على أساس النوع الاجتماعي.



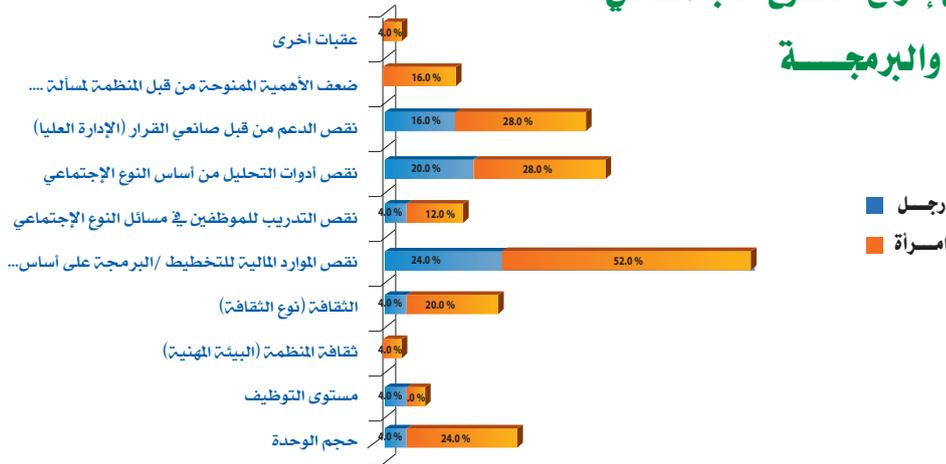
وللقيام بمتابعة آثار برامجها ومشاريعها على أوجه الاختلاف بين الجنسين، بين التقييم أن أكثر من 60% من المنظمات المشاركة تقوم بجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس لاستعمالها في عملية تقييم ومتابعة برامجها ومشاريعها. رغم ذلك، نجد أن 32% فقط من المستجوبين كلهم نساء،

يؤكدون أن منظماتهم تمتلك مؤشرات خاصة بكل قطاع تتضمن البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي فقط 48 % ، منهم 38 % منهم نساء، يؤكدون أن منظماتهم تقوم فعليا بتقييم أثار برامجها ومشاريعها على النوع الاجتماعي.

ويعتبر الضعف في عملية التقييم أحد النواقص التي تعترض المنظمات في خلال عملية التحليل على أساس النوع الاجتماعي والتي تشكل أحد أهم العقبات أمام الإدراج الكامل والفعلي لمنظور النوع الاجتماعي في عملية التخطيط والبرمجة. ويبين الرسم البياني 2.2، أن مجموعة أخرى من العقبات تعترض المنظمات خلال هذه العملية، أهمها؛ نقص الموارد المالية المرصودة لعملية التخطيط والبرمجة على أساس النوع الاجتماعي بالإضافة إلى نقص الدعم من قبل صانعي القرار.

الرسم البياني 3.2

الصعوبات التي تعترض إدراج النوع الاجتماعي في عملية التخطيط والبرمجة



ب. مساواة / إنصاف النوع الاجتماعي على المستوى التنظيمي

يتناول الجزء الثاني من هذا التقييم مختلف الآليات ومبادئ العمل المتبناة على المستوى التنظيمي والتي من دورها التأثير على ديناميكيات البرمجة على مستوى المنظمات حيث يركز هذا الجزء على العوامل المتعلقة بالأداء السليم للمنظمة المستهدفة، بما في ذلك الموارد البشرية والمالية وكذلك الثقافة السائدة داخل المنظمة.

وفي هذا الإطار بيّنت نتائج التقييم أن 52 % من المنظمات المجيبة تتبنى فعليا سياسة مكتوبة خاصة بالنوع الاجتماعي مما يؤكد التزامها بمبدأ المساواة بين الجنسين. إلا أن 32 % فقط من المجيبين، كلهم نساء، يؤكدون أن هذه السياسات تنطوي على تقسيم واضح للمسؤوليات بين الرجال والنساء داخل المنظمة بالإضافة إلى برنامج متابعة وتقييم أثار هذه السياسات. ورغم أن 48 % فقط من المجيبين،

منهم 40% نساء، يشهدون أن منظماتهم تعتمد استراتيجيات استباقية وتنفيذية لانتداب وترقية النساء في المناصب الرئيسية والإدارية العليا، إلا أن 80% من المحييين، منهم 60% نساء، يؤكدون أن عدد النساء في مناصب صنع القرار والمناصب الإدارية العليا قد شهد ارتفاعاً خلال السنوات الأخيرة.

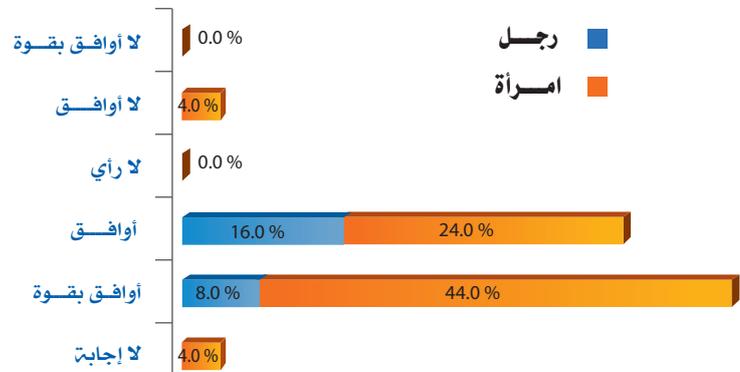
وتبين بقية النتائج أن المنظمات المستهدفة خلال هذا التقييم تقوم فعلياً باعتماد مجموعة من التدابير الإيجابية لإدراج منظور النوع الاجتماعي في السياسات الخاصة بإدارة الموارد البشرية مثل اعتماد لوائح خاصة بإجازة الأمومة والأبوة ورعاية الأطفال والأشخاص المعالين بالإضافة إلى تشجيع العمل التشاركي وتوفير تدريبات لكل الموظفين/ات في مجال النوع الاجتماعي.

وقد انعكس تأثير هذه التدابير إيجاباً على مستوى وعي الموظفين/ات بمسائل النوع الاجتماعي كما يبين الرسم البياني 4.2 حيث يشهد 92%* من المستجوبين/ات، منهم 68%* نساء، أن مستوى خبرة الموظفين والموظفات في قضايا النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين تشهد ارتفاعاً تدريجياً.

علاوة على ذلك نجد أن أكثر من 60% من المستجوبين، 55% منهم نساء، يؤكدون أن السلوك داخل منظماتهم ينسجم مع منظور النوع الاجتماعي من حيث اللغة المستخدمة والنكات والتعليقات مما ساعد على تقليص التعامل بالقوالب النمطية من قبيل «أنتم أيها الذكور» أو «أنتن أيها النسويات» خلال التواصل بين الموظفين والموظفات. كما يشهد 60%، منهم 52% نساء، أن منظماتهم قامت باتخاذ إجراءات وقائية من التحرش الجنسي ولوائح للتعامل معه مما ساعد على تحسين بيئة العمل داخل هذه المنظمات خاصة بالنسبة للمرأة كما يشهد 96% من المستجوبين

الرسم البياني 4.2

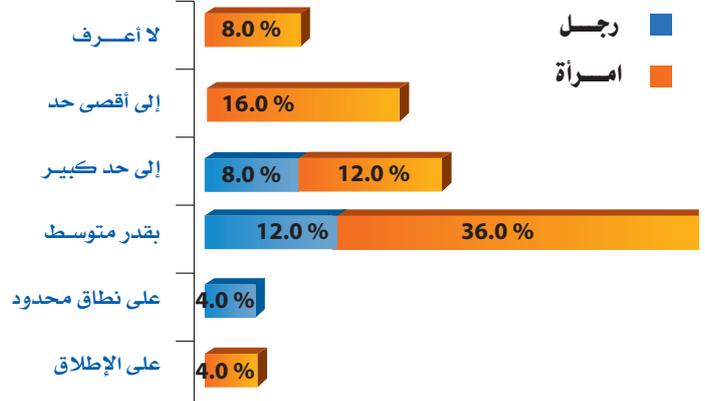
زيادة خبرة الموظفين/ات بمسائل النوع الاجتماعي



الرسم البياني 5.2 إدراج النوع الاجتماعي في تعبئة

الموارد والاتصال والإعلام

ورغم مختلف الجهود والإجراءات المفعلة لإدراج النوع الاجتماعي، إلا أن المنظمات المشاركة تجد صعوبة في توفير الموارد المالية اللازمة لدعم عملها في مجال النوع الاجتماعي وهو ما صادق عليه المستجوبون/ات في الجزء الأول والجزء الثاني من هذا التقييم. وقد انعكس هذا النقص على قدرة المنظمات على إدراج منظور النوع الاجتماعي في استراتيجيات تعبئة الموارد أو الاتصال والإعلام الخاصة بها وخاصة منها الخارجية، كما يبين الرسم البياني 5.2



3. تقييم وتدقيق وتحليل النوع الاجتماعي على المستوى البرامجي

يخصّص هذا الجزء لتقييم وتدقيق وتحليل النوع الاجتماعي في عدد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية وكذلك الخطط والسياسات والاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالتجارة والوصول إلى الأسواق على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي. ويهدف منهاج تقييم وتدقيق وتحليل النوع الاجتماعي بفضل تطبيق مختلف أدواته معرفة مدى أخذ مبادئ النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان بعين الاعتبار وادماجهما في هذه النصوص: (1) أداة التحليل الكمي (الكلمات الرئيسية)، (2) أداة التحليل النوعي (قائمة الفحص)، (3) مسار النوع الاجتماعي المتواصل و(4) قائمة فحص مبادئ التجارة العادلة.

تساعد هذه الأدوات الأربعة على توفير أدلة ملموسة حول كيفية إدماج - أو عدم إدماج - النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في الاتفاقيات والتشريعات والقواعد والأنظمة والبرامج/المشاريع الاقتصادية والتجارية. وتسمح نتائج التحليل والتشخيص بتحديد أفضل السبل لمعالجة الفجوات للوصول إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التمتع بالحقوق القانونية والإنسانية، ومنافع التنمية الاقتصادية والتجارية.

قام فريق البحث بمراجعة سبع اتفاقيات ثنائية وإقليمية ودولية ذات علاقة مباشرة وغير مباشرة مع التجارة والدخول إلى السوق على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، والاتفاقيات هي:

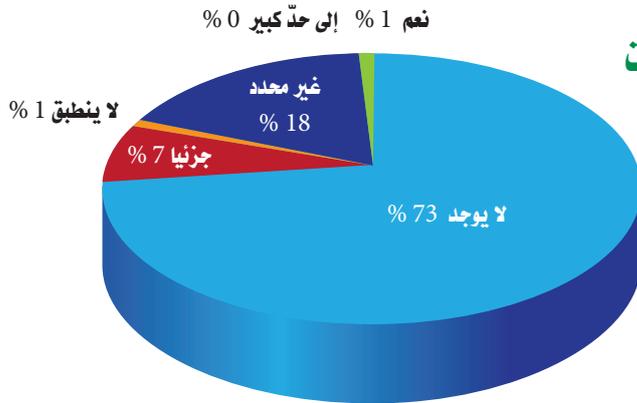
1. «اتفاقية التبادل التجاري الحرّ بين الدول العربية المتوسطة» (أغادير) الأردن ومصر وتونس والمغرب)،
2. اتفاقية التجارة الحرة الأردنية المصرية،
3. اتفاقية التجارة الحرة مع دول رابطة الافتا (سويسرا والنرويج وأيسلندا وليختنشتاين)،

4. اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية،
5. اتفاقية الشراكة الأردنية - الأوروبية،
6. اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الكندية
7. واتفاقية التجارة الحرة الأردنية التركية.

وقد أخضعت نصوص الاتفاقيات إلى أربع أدوات للتحليل الكمي والنوعي لمحتوى النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في التجارة. فقد استخدمت بدايةً أداة تحليل المحتوى الكمي للاتفاقيات وذلك بهدف التمكن من معرفة عدد المرات التي استخدمت فيها المفاهيم والكلمات الرئيسية ذات ارتباط بمضمون مفهوم النوع الاجتماعي وحقوق الانسان. وقد أظهر التحليل أن (73.0%) من الكلمات الرئيسية المفتاحية غير موجودة في نصوص الاتفاقيات، وان وجدت وبنسبة (18.0%) فإنها غير محددة لمفهوم النوع الاجتماعي وحقوق الانسان. وأنه (7.0%) من الكلمات الرئيسية وجدت وبشكل جزئي في الاتفاقيات، و(1.0%) من الكلمات الرئيسية (المرأة) وجدت بشكل واضح في الاتفاقيات.

الرسم البياني 1.3

التحليل الكمي للاتفاقيات



استخدمت أداة التحليل النوعي للنتائج الكمية والنوعية وذلك لمعرفة ما إذا كان تعميم مراعاة النوع الاجتماعي وحقوق الانسان قد تم في جميع عمليات صنع السياسات وإعداد البرامج بدءاً بتقييم وتحليل الوضع والتشخيص المرتبط بالنوع الاجتماعي مثل احتواءه على بيانات مقسمة حسب الجنس، واستخدام لغة مراعية للنوع الاجتماعي، وتوفير المعلومات حول حقوق النساء والفتيات ومساواة النوع الاجتماعي. كما وتكشف الأداة عن استخدام منهجية تستند إلى تعميم مراعاة النوع الاجتماعي وحقوق الانسان لإعداد البرامج كأساليب وأدوات ومبادئ، وكذلك ما يتوقع من الاتفاقيات في تقليص حجم الفروق في النوع الاجتماعي بما في ذلك خطوات وأعمال محددة لتناول احتياجات النوع الاجتماعي المميزة أو أن يكون أثر ايجابي على مساواة النوع الاجتماعي. وكذلك إن كانت وثيقة المشروع تحتوي على آليات متابعة لأثر تحقيق مساواة النوع الاجتماعي والاستمتاع بالحقوق على الرجال والنساء والأولاد والبنات.

وقد بينت نتائج التحليل النوعي أن (51.0%) من فقرات الاتفاقيات التجارية غير مراعية للنوع الاجتماعي وحقوق الانسان، وأن هناك ما نسبته (7.0%) من فقرات الاتفاقيات تراعي وبشكل واضح ومباشر وأن (7.0%) هناك مراعاة ولو جزئياً لبعض جوانب النوع الاجتماعي وحقوق الانسان. وقد كان التركيز في مراعاة النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في منهجية إعداد برامج تستند إلى حقوق الانسان.

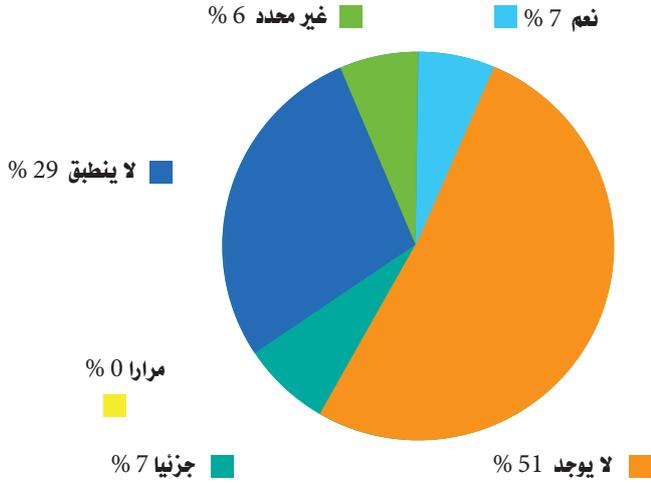
بينما ما ارتبط في خلفية وتحليل النتائج، وما يتضمنها من التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وإعداد البرنامج واستراتيجيات البرنامج وما يتضمنها من تعميم مراعاة النوع الاجتماعي واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فيكاد لا تتوفر أبداً أية فقرات تراعي النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في هذا الجانب. وفيما يتعلق في المشاركة والتمكين، فلم يكن هناك أي معلومات محددة في هذا الجانب. بينما الخطوات والنتائج المتوقعة من التخطيط وإعداد البرامج وإعداد الموازنة، لا تنطبق على حال الاتفاقيات التجارية.

وعند القراءة النوعية المعمّقة للاتفاقيات، نجد أن استخدام حقوق الانسان كان يذكر في عدد من الاتفاقيات بوضوح (مثل اتفاقية الشراكة الأوروبية، اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية، اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الكندية). وكانت تذكر إما كمبادئ أساسية للاتفاقية في ديباجة المقدمة، وفي المواد الأولى الناظمة للاتفاقية ضمن مبادئ حقوق الانسان، والتسامح والسلام، والاشارة صراحة للإعلان العالمي لحقوق الانسان، أو ذكرت كمبادئ لتعزيز التزامهم بمبادئ وحقوق العمل المعترف بها دولياً؛ بموجب اعلان منظمة العمل الدولية. ومن جهة أخرى، يجب الأخذ بالاعتبار أن المقدمة والديباجة لا تعد في الاتفاقيات التجارية من بنود الاتفاقية.

ولم يرد في الاتفاقيات أي ذكر للمرأة إلا في اتفاقية الشراكة الأوروبية التي تحدثت في المادة (82) على تنظيم أفعال التعاون الاجتماعي، حيث صنفت الأولويات المتعلقة بتطوير دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة من خلال التعليم والاعلام، وذلك بالتوافق مع السياسة الأردنية في هذا المجال. كما تضمنت تلك المواد تنمية تنظيم الأسرة وبرامج حماية الطفولة والأمومة.

ويجب الأخذ بالاعتبار أن طبيعة تلك الاتفاقية تتضمن محاور منفصلة تجارية وأخرى اجتماعية، وهذا ما يبرر ظهور مادة تفصيلية حول المرأة. وقد عززت اتفاقية الشراكة- المحور الاجتماعي الأدوار التقليدية، فقد استخدمت معايير وأدوار والنماذج النمطية للنوع الاجتماعي التي تعزز، حتى دون قصد، عدم المساواة في النوع الاجتماعي.

وقد ظهر التمييز واضحاً في اتفاقية التبادل التجاري الحر بين مصر والأردن بذكر رجال الأعمال صراحة، وذلك في المادة الثالثة عشر، فقرة ب: «المساعدة وتسهيل زيارات رجال الأعمال إلى كل من البلدين».



الرسم البياني 2.3 تحليل المحتوى النوعي للنوع الاجتماعي وحقوق الانسان في التجارة

وعند اخضاع الاتفاقيات إلى الأداة الثالثة والتي توضح تواصل النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في قطاع التجارة، وضمن مستوى الإطار التحليلي، كان هناك انكار للنوع الاجتماعي في جميع الاتفاقيات. فقد تجاهلت جميع الاتفاقيات التفاوت في النوع الاجتماعي. ومع ذلك، فلا يمكن اعتبار الاتفاقيات تتبنى النوع الاجتماعي السلبي، فهو أقرب للنوع الاجتماعي المحايد.

أما فيما يتعلق بالإطار البرامجي، فلم تحرص الاتفاقيات على تبني النوع الاجتماعي الواعي ولا المستجيب ولا التحويلي. فهي اتفاقيات تتجاهل النوع الاجتماعي، وبالتالي لم تنظر إلى الأبعاد الثلاث المتعلقة بالتحليل والتشاور بشأن مسائل ذات علاقة بالنوع الاجتماعي؛ ولم تسع إلى تضييق الفوارق بين الجنسين من خلال الاستجابة لاحتياجات الجنسين من أجل تحقيق المساواة؛ ولم ترصد أو تقيّم الأثر على الرجال والنساء.

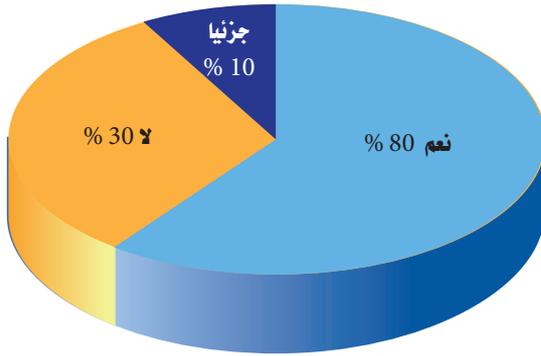
وقد تم استخدام الأداة الرابعة لتقييم إلى أي مدى يمكن للاتفاقيات التي تم مراجعتها وتحليلها في كل مرحلة، ومع كل أداة (1 و2 و3) أن تكون مراعية للتجارة العادلة. حيث وضعت منظمة التجارة العادلة العالمية عشرة مبادئ ينبغي على منظمات التجارة العادلة احترامها في عملها اليومي، والأردن عضو في الشبكة الإقليمية - أفريقيا والشرق الأوسط. وهذه المبادئ هي: 1 - خلق فرص للمنتجين المحرومين اقتصادياً، 2 - الشفافية والمساءلة، 3 - ممارسات التجارة العادلة، 4 - دفع أجور عادل، 5 - ضمان عدم تشغيل الأطفال وعدم فرض العمل الجبري، 6 - الالتزام بعدم التمييز، والمساواة بين الجنسين، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والحرية النقابية، 7 - ضمان ظروف عمل جيدة، 8 - توفير بناء القدرات، 9 - تعزيز التجارة العادلة، 10 - احترام البيئة.

وقد تم تطبيق مبادئ التجارة العادلة لتحديد ما إذا كانت الاتفاقيات التي تمت مراجعتها وباستخدام أدوات مختلفة تراعي منظور النوع الاجتماعي وحقوق الانسان. حيث بين التحليل أن (60.0%) من الاتفاقيات التزمت بواحد أو أكثر من مبادئ التجارة العادلة، حيث ذكرت «ممارسات التجارة العادلة»،

و«تعزيز التجارة العادلة» و«احترام البيئة» بشكل واضح كمبادئ أساسية في جميع الاتفاقيات. بينما ذكرت وبشكل جزئي المبادئ الأخرى في واحد أو أكثر من الاتفاقيات. بينما المبدأ السادس وهو أكثر ما يهمننا في هذه الدراسة، فلم يخصص الاهتمام المحدد للمساواة بين الجنسين، فكان المبدأ يغطي أكثر من جانب، مما يجعل من تغطية المبدأ السادس في الاتفاقيات غير وارد إلا في جزئية حرية النقابة.

الرسم البياني 3.3

إطار مبادئ التجارة العادلة في الاتفاقيات المدروسة

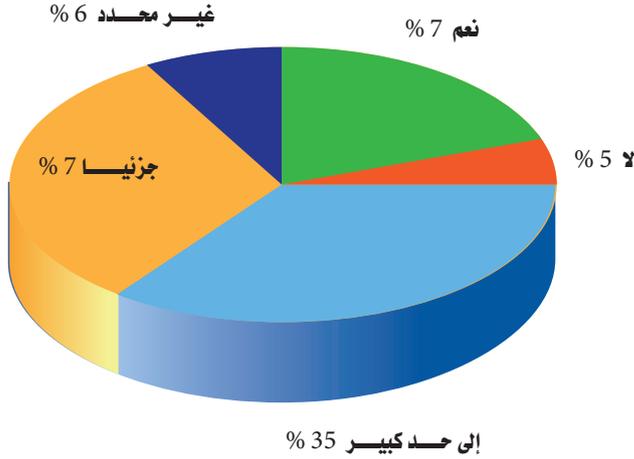


4. الخطط والسياسات والاستراتيجيات والبرامج المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالتجارة والوصول المتساوي للنساء إلى السوق على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي

للقوف على السياسات والاستراتيجيات الوطنية ومعرفة مدى مراعاتها للنوع الاجتماعي وحقوق الانسان وارتباطها المباشر وغير المباشر بالتجارة، تمّت مراجعة وثيقتين وطنيتين أساسيتين في الرؤية والاستراتيجية الوطنية للسنوات القادمة لغاية 2025؛ فقد تمّ مراجعة وتقييم وثيقة الأردن 2025 - رؤية واستراتيجية وطنية، كما تمّ مراجعة البرنامج التنفيذي التنموي 2016-2018. لقد وردت وبشكل متكرر (50.0%) من الكلمات الرئيسية للنوع الاجتماعي والحقوق الانسانية في الرؤية والاستراتيجية الوطنية، كما وردت بشكل جزئي (22.0%) من الكلمات الرئيسية في تلك السياسات والاستراتيجيات الوطنية. كما كان واضحاً أن هناك مشاركة فاعلة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وشبكة ضباط النوع الاجتماعي في القطاع العام والمنظمات النسائية في المجتمع المدني في إعداد الرؤية والبرنامج التنفيذي. حيث ذكر في منهجية اعداد البرنامج الوطني في بند (11) أنه «تمّ مراعاة النوع الاجتماعي في جوانب التنمية المختلفة، حيث تمّ التنسيق مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، لعرض كافة مسودات القطاعات التنموية على اللجنة، والتي بدورها راجعت هذه المسودات من خلال خبراء تم توفيرهم لهذه الغاية».

وباستخدام الأداة الثانية للتحليل النوعي، يتبين أن (35.0%) و(21.0%) من فقرات أداة فحص النوع الاجتماعي وحقوق الانسان قد كانت ذكرت إلى حدّ كبير ووردت بشكل دائم في الوثيقة على التوالي. فيمكن القول أن وثيقة البرنامج التنموي والسياسات الوطنية مراعية بنسبة مرتفعة لمنظور النوع الاجتماعي في كافة مراحل إعداد الوثيقة من توفير بيانات مصنفة حسب الجنس، ومراعاة الفروق بين الجنسين، والاعتراف بفضوة النوع الاجتماعي. كما أنّ المنهجية التي اتبعت في إعداد البرنامج واستراتيجياته استندت إلى مراعاة

النوع الاجتماعي وحقوق الانسان، كما خصصت البرامج وموازناتها بهدف تقليص حجم الفروق والفجوة بين الجنسين. كما احتوت الوثيقة على مؤشرات مصنفة حسب الجنس، ووضعت التدخلات لتؤثر مباشرة على تحقيق انجازات على صعيد حقوق الانسان للمرأة ومساواة النوع الاجتماعي.



الرسم البياني 1.4 التحليل النوعي للبرنامج الوطني التنموي

والجدير بالذكر أن السياسات الوطنية المدروسة ركزت بشكل مركزي على محدودية المشاركة الاقتصادية للمرأة في ظل معدلات البطالة المرتفعة وتفاوتها بين المناطق. ومن القضايا التي اعتبرت محورية في السياسات الوطنية: انخفاض نصيب المرأة من مجموع العاملين لحسابهن الخاص، وطرح المبادرات لتعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمة المرأة فيها، وحفز الشركات الناشئة وتصميم برامج تدريبية وتأهيلية تراعي احتياجات المرأة، انشاء مراكز تدريبية للمرأة خاصة في الريف والبادية. إضافة إلى تمكين المرأة في قطاع الخدمة المدنية، وتوفير بيئة عمل داعمة للمرأة، وتنفيذ مأسسة النوع الاجتماعي لعدد من المنظمات، والاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

وباستخدام أداة التحليل الثالثة، يمكن القول أن الاطار التحليلي للنوع الاجتماعي في الرؤية الوطنية والبرنامج التنموي 2016-2018 كان مراعيًا للنوع الاجتماعي الحساس في عدد من القطاعات الحيوية: التعليم، والصحة، والعمل، والتدريب والتشغيل، والمشاريع الصغيرة. وفي ذات الوقت، بان بوضوح الحياد للنوع الاجتماعي في عدد آخر من القطاعات منها التجارة والصناعة والطاقة والاستثمار والتنافسية. وانعكس الإطار التحليلي على الاطار البرامجي فقد راعت البرامج الأبعاد الثلاث من تحليل وتشاور بشأن مسائل ذات علاقة بالنوع الاجتماعي؛ وسعيها إلى تضييق الفوارق بين الجنسين من خلال الاستجابة لاحتياجات الجنسين من أجل تحقيق المساواة؛ ورصد وتقييم الأثر على الرجال والنساء. كما كانت البرامج بشكل جزئي مستجيبة للنوع الاجتماعي بتخصيص موازنات للبرامج وتطوير البرامج والمحتوى والمواد التي تعكس فهما لواقع حياة النساء والفتيات وتستجيب لنقاط القوة والتحديات. وعند تقييم السياسات باستخدام الأداة 4: إطار مبادئ التجارة العادلة، يمكننا اعتبار أن (70.0%) من السياسات والخطط تراعي مبادئ التجارة العادلة و(30.0%) تراعي بشكل جزئي.

الجزء الثالث : النوع الاجتماعي وقطاع التجارة: الاستنتاجات والتوصيات

يسهر هذا الجزء على تلخيص ما تحقق من إنجازات في علاقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بصقّة عامة والتمكين الاقتصادي بصقّة خاصة، مع التركيز بشكل خاص على قطاع التجارة من جهة، وتحديد أهم العقبات والثغرات، من جهة أخرى، التي يتعين معالجتها بالأولوية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

1. الإنجازات

• الحقوق القانونية والحقوق الإنسانية

يحرص الأردن على احترام حقوق الانسان وحقوق المرأة خاصة، حيث يلتزم الأردن بكافة الاتفاقيات والتعهدات الدولية الخاصة بحقوق الانسان والمرأة، كما يسعى الأردن للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030 والغايات الواردة في أهداف التنمية الأخرى والمتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات.

وشهد الأردن مجموعة من التطورات التشريعية الجديدة تعزز حقوق المرأة، ومنها قانون الضمان الاجتماعي (2014)، قانون التقاعد العسكري (2015)، ونظام تسليف النفقة (2015)، ونظام الخدمة المدنية (2013)، والقانون الجديد للحماية من العنف الأسري (2017)، ونظام دور إيواء النساء المعرضات للخطر (2016)، ونظام العمل المرن (2017) في القطاعين العام والخاص، وخطّة تحفيز النمو الاقتصادي (2018-2022)، وتعديلات قانون العقوبات (2017).

• المستوى البرامجي والتنظيمي:

تعدّ وثيقة البرنامج التنموي والسياسات الوطنية مراعية بنسبة مرتفعة لمنظور النوع الاجتماعي في كافة مراحل إعداد الوثيقة من توفير بيانات مصنفة حسب الجنس، ومراعاة الفروق بين الجنسين، والاعتراف بفضوة النوع الاجتماعي، كما خصصت البرامج وموازناتها بهدف تقليص حجم الفروق والفضوة بين الجنسين. إضافة إلى أن وجود وثيقة سياسة النوع الاجتماعي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبرنامج الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في دائرة الموازنة العامة كلها عوامل تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين.

2. الثغرات المتبقية رغم ما تحقّق العديد من الإنجازات:

• الحقوق القانونية والحقوق الإنسانية

يقرّ الدستور الأردني أن «الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين». إلا أن عدد من القوانين والتشريعات تبدي تفاوتاً في التعامل بين المرأة والرجل الأمر الذي يؤثر سلباً على المساواة الحقيقية بين الجنسين. ونجد تلك التشريعات في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتي تشمل على سبيل المثال: ظروف العمل (يحظر على المرأة العمل في قطاعات معينة والعمل خلال ساعات الليل كما لها الحق في الحصول على التقاعد المبكر في القطاعين العام والخاص) والحصول على الوظيفة وعلى ميزات التقاعد المرتبطة بها (يحصل الموظفون من الذكور على علاوة أسرية بالإضافة للرواتب والتقاعد ولا تحصل المرأة على هذه الميزات) والجنسية (يستطيع الرجال منح الجنسية لأبنائهم ولزوجاتهم الأجانب تلقائياً بينما لا تستطيع المرأة ذلك) والزواج والطلاق (تحتاج المرأة موافقة ولي أمرها للزواج إن كانت بكراً ولا تتساوى الأسس في الطلاق بين الرجل والمرأة).

• المستوى البرامجي والتنظيمي:

بالرغم من أن التقييم النموذجي السريع لم يشمل إلا مجموعة مصغرة من المنظمات في الأردن، والتي لا يمكن القول بأنها ذات تمثيلية إحصائية على المستوى الوطني، إلا أن وجهة نظر المستجوبين/ات التي تم جمعها وتحليلها من خلال هذا التقييم كشفت عن نتائج مثيرة للاهتمام على كل من المستويين البرامجي والتنظيمي، والتي بدورها ستساعد على القيام بمراجعة شاملة لمنهجية هذا التقييم مما قد يسمح في المستقبل بتنفيذه على عينة أكبر مع تحليل أعمق لأسئلة البحث. وقد بينت النتائج أن المنظمات المشاركة خلال هذا التقييم خاصة غير الحكومية منها تتبنى مبدأ العمل على المساواة بين الجنسين كأحد مهامها الرئيسية. ورغم مختلف الجهود التي تبذلها هذه المنظمات لتغيير أوجه الاختلاف بين الجنسين وتعزيز قدرات النساء، إلا أن مجموعة من الصعوبات مازالت تعرقل تحقيق ذلك أهمها النقص في أدوات التحليل على أساس النوع الاجتماعي، وقلّة الدعم الذي تتلقاه هذه المنظمات من قبل صانعي القرار والذي يجعلها غير قادرة على تخصيص الموارد المالية اللازمة لدعم أدائها في مجال النوع الاجتماعي.

3. الاستنتاجات العامة

إن التشريعات والسياسات التنموية التي يتبناها الأردن لا يوجد فيها تمييز بين الجنسين، أما الاتفاقيات التجارية فهي محايدة. ويبدأ التمييز في التطبيق، وغياب البيئة المشجعة للمرأة، وتوسع الهوة في ظل غياب المساءلة والمتابعة والتقييم. وقد تكون نتائج التقييم السريع أكثر ايجابية من الواقع الفعلي، حيث بينت نتائج

مجموعة النقاش المركزة التي تمت في إطار الدراسة، أن هناك فجوة في المعرفة في قضايا النوع الاجتماعي، وصعوبة الوصول إلى المعلومات داخل المنظمة الواحدة. إلا أنه هناك الكثير من العناصر الناجحة التي يجب تعزيزها وتقويتها مثل دور «جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز» في دمج النوع الاجتماعي في معايير الجائزة، وسعي «اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة» في التغيير والتأثير على السياسات الوطنية وتنفيذها، ووجود وعي لدى غالبية صناع القرار بأهمية مشاركة المرأة ودمج النوع الاجتماعي في جميع القطاعات، ولكن قد يكون هناك عدم وعي في الكيفية والأدوات المطلوبة. وتقف الثقافة المجتمعية ويليها الظروف الاقتصادية الصعبة كأهم التحديات التي تواجه تحقيق المساواة بين الجنسين.

إن الترابطات المعقدة بين السياسة والقواعد التجارية من جهة، وقضايا النوع الاجتماعي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين من جهة أخرى، تحتاج إلى فهم أعمق، وذلك من أجل ضمان التناغم بين هدف الوصول إلى نظام تجاري مفتوح وقائم على القواعد ومتعدد الأطراف وهدف تحقيق المساواة بين الجنسين كحق أساسي من حقوق الإنسان. ولذلك لا بد من وضع سياسات حكومية لمعالجة اختلافات السوق ودعم هدف المساواة بين الجنسين. وفي بعض الحالات، يتعين على واضعي السياسات إدراك ما يمكن أن يترتب عن التجارة الدولية وكذلك عن الالتزامات أو المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من آثار في هذا المجال⁽⁸⁾. إن تحليل الآثار المحتملة للسياسة التجارية على المساواة بين الجنسين أمر مهم لاطلاع صانعي السياسات على الآثار المتوقعة في علاقة النوع الاجتماعي. فينبغي تزويد المفاوضين التجاريين أولاً بمعلومات عن القطاعات الحساسة التي ينبغي فيها تعجيل/تأخير/إلغاء تحرير التجارة بهدف تعزيز و/أو حماية عمالة النساء أو المشاريع/المؤسسات التي تملكها النساء.

4. التوصيات حسب المجال / الموضوع

للقضاء على الفجوات والتمييز بين الجنسين بشكل عام، يتعين القيام بعدد الإصلاحات، منها ما يلي:

8. الندوة العامة لمنظمة التجارة العالمية Anh-Nga Tran-Nguyen «تأثير المرأة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على زيادة التجارة بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية»: (27 مايو 2004)، «التجارة والنوع الاجتماعي»: الفرص والتحديات» مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

قاعدة التوصيات ذات الأولوية

المساواة بين الجنسين، حقوق الإنسان والتنمية		
الجهات المتدخلة/المؤسسات المعنية	المدى	التوصيات
اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة	في المدى القصير	تنظيم حملة إعلامية للتركيز على أهمية مساواة النوع الاجتماعي، الحقوق الإنسانية والتنمية في المجتمع التوعوية بتأثيرات النوع الاجتماعي والتنمية والفوائد المتوقعة من المساواة بين الجنسين في مستويات السياسات والبرامج
اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة		زيادة تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار
اللجنة الوزارية للمرأة		تعزيز الاستقلالية المالية للمرأة من خلال الحصول على حقوقها في الميراث، وزيادة ملكيتها للأصول والموارد
الحكومة، المنظمات الحقوقية والجمعيات النسوية	في المدى المتوسط	تعزيز التكامل بين الجنسين في معايير جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز، من خلال تطوير وتحسين مؤشرات القياس
الهيئة العليا للقضاء، دائرة الأراضي والمساحة، البنوك، المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام		تقييم جودة الأنشطة المنفذة في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والتنمية و بناء مؤشرات رصد وتقييم لمراقبة التقدم والتحديات
اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، مركز الملك عبد الله الثاني للتميز		تعزيز السياسات والتشريعات واللوائح التي تحمي وصول المرأة إلى الموارد والميراث والتشريع الخاص بمكافحة التمييز. تعزيز التوظيف ودعم النساء في دور الرعاية غير المدفوعة الأجر وضمان وصول النساء الفقيرات إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية
اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، المنظمات المجتمعية المدني، اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، اللجنة الوزارية للمرأة	في المدى البعيد	تنشئة الأطفال، ولا سيما الذكور، لأهمية دورهم في الأسرة؛ وأهمية مشاركة الذكور والرجال في الدور الإيجابي لتحقيق التنمية والعدالة في المجتمع.
البرلمان الأردني، نشطاء حقوق الإنسان، اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، المنظمات غير الحكومية، اللجنة الوزارية للمرأة، ووسائل الإعلام،		
مؤسسات التعليم، المنظمات غير الحكومية، وسائل الإعلام، الجهات الفاعلة والفاعلين الرئيسيين في الثقافة والرأي العام		

النوع الاجتماعي والتجارة

في المدى القصير	في المدى المتوسط	في المدى الطويل
اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، الخبراء/رات الأردنيون/يات، أصحاب المصلحة اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، وسائل الاعلام	اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، خبراء/رات الأردنيون/يات، أصحاب المصلحة	اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، خبراء/رات الأردنيون/يات، أصحاب المصلحة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قسم الإحصاء، المنظمات الدولية (المنتدى الاقتصادي العالمي، البنك الدولي)	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قسم الإحصاء، المنظمات الدولية (المنتدى الاقتصادي العالمي، البنك الدولي)	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قسم الإحصاء، المنظمات الدولية (المنتدى الاقتصادي العالمي، البنك الدولي)
وزارة الصناعة والتجارة، هيئة الأوراق المالية دائرة الإحصاء، غرف الصناعة غرف التجارة	وزارة الصناعة والتجارة، هيئة الأوراق المالية دائرة الإحصاء، غرف الصناعة غرف التجارة	وزارة الصناعة والتجارة، هيئة الأوراق المالية دائرة الإحصاء، غرف الصناعة غرف التجارة
اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، غرفة صناعة عمان، أعضاء وسيدات الأعمال في غرف الصناعة والتجارة	اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، غرفة صناعة عمان، أعضاء وسيدات الأعمال في غرف الصناعة والتجارة	اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، غرفة صناعة عمان، أعضاء وسيدات الأعمال في غرف الصناعة والتجارة
البنوك، منظمات المجتمع المدني، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة العمل	البنوك، منظمات المجتمع المدني، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة العمل	البنوك، منظمات المجتمع المدني، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة العمل
اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، وزارة الصناعة والتجارة والتمويل سيدات اعمال، المنظمات غير الحكومية النسائية، القطاع الخاص، غرف تجارة عمان والأردن	اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، وزارة الصناعة والتجارة والتمويل سيدات اعمال، المنظمات غير الحكومية النسائية، القطاع الخاص، غرف تجارة عمان والأردن	اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، وزارة الصناعة والتجارة والتمويل سيدات اعمال، المنظمات غير الحكومية النسائية، القطاع الخاص، غرف تجارة عمان والأردن
البنوك، المنظمات غير الحكومية، سيدات الاعمال	البنوك، المنظمات غير الحكومية، سيدات الاعمال	البنوك، المنظمات غير الحكومية، سيدات الاعمال
وزارة الصناعة والتجارة، البنك المركزي، غرف الصناعة وغرف التجارة، اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة	وزارة الصناعة والتجارة، البنك المركزي، غرف الصناعة وغرف التجارة، اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة	وزارة الصناعة والتجارة، البنك المركزي، غرف الصناعة وغرف التجارة، اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة
اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، منظمات المجتمع المدني، الوكالات الحكومية ذات الصلة، غرف الصناعة، غرف التجارة	اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، منظمات المجتمع المدني، الوكالات الحكومية ذات الصلة، غرف الصناعة، غرف التجارة	اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، منظمات المجتمع المدني، الوكالات الحكومية ذات الصلة، غرف الصناعة، غرف التجارة
وزارة الصناعة والتجارة، سيدات الاعمال، رجال الأعمال / القطاعات الخاصة	وزارة الصناعة والتجارة، سيدات الاعمال، رجال الأعمال / القطاعات الخاصة	وزارة الصناعة والتجارة، سيدات الاعمال، رجال الأعمال / القطاعات الخاصة
وزارة التربية والتعليم، مؤسسات التعليم: المدارس والجامعات.	وزارة التربية والتعليم، مؤسسات التعليم: المدارس والجامعات.	وزارة التربية والتعليم، مؤسسات التعليم: المدارس والجامعات.
الجهات الفاعلة والفاعلين الرئيسيين في الثقافة والرأي العام	الجهات الفاعلة والفاعلين الرئيسيين في الثقافة والرأي العام	الجهات الفاعلة والفاعلين الرئيسيين في الثقافة والرأي العام
توفير وعي شامل لنساء الأعمال، ولجان المرأة في غرف التجارة والنقابات، لزيادة فهمهم لنوع الجنس والتجارة. تنظيم حملة إعلامية للتأكيد على أهمية التجارة للمرأة.	توفير وعي شامل لنساء الأعمال، ولجان المرأة في غرف التجارة والنقابات، لزيادة فهمهم لنوع الجنس والتجارة. تنظيم حملة إعلامية للتأكيد على أهمية التجارة للمرأة.	توفير وعي شامل لنساء الأعمال، ولجان المرأة في غرف التجارة والنقابات، لزيادة فهمهم لنوع الجنس والتجارة. تنظيم حملة إعلامية للتأكيد على أهمية التجارة للمرأة.
إنتاج وتوفير إحصاءات اقتصادية خاصة في مجال ريادة الأعمال والتجارة مقسمة حسب الجنس والعمر والقطاع الاقتصادي	إنتاج وتوفير إحصاءات اقتصادية خاصة في مجال ريادة الأعمال والتجارة مقسمة حسب الجنس والعمر والقطاع الاقتصادي	إنتاج وتوفير إحصاءات اقتصادية خاصة في مجال ريادة الأعمال والتجارة مقسمة حسب الجنس والعمر والقطاع الاقتصادي
دعم فني مباشر للجنة المرأة في غرفة صناعة عمان في مراجعة الخطة والمهام والأنشطة	دعم فني مباشر للجنة المرأة في غرفة صناعة عمان في مراجعة الخطة والمهام والأنشطة	دعم فني مباشر للجنة المرأة في غرفة صناعة عمان في مراجعة الخطة والمهام والأنشطة
زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة خاصة في مجال ريادة الأعمال،	زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة خاصة في مجال ريادة الأعمال،	زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة خاصة في مجال ريادة الأعمال،
تثقيف المرأة حول حقوقها الاقتصادية والتدريب على ريادة الأعمال	تثقيف المرأة حول حقوقها الاقتصادية والتدريب على ريادة الأعمال	تثقيف المرأة حول حقوقها الاقتصادية والتدريب على ريادة الأعمال
إجراء مناقشة مع القطاع الخاص ومناقشة مقترحات لتخصيص نسبة من مشتريات السلع والخدمات من سيدات الأعمال.	إجراء مناقشة مع القطاع الخاص ومناقشة مقترحات لتخصيص نسبة من مشتريات السلع والخدمات من سيدات الأعمال.	إجراء مناقشة مع القطاع الخاص ومناقشة مقترحات لتخصيص نسبة من مشتريات السلع والخدمات من سيدات الأعمال.
تسهيل وصول المرأة إلى الائتمان بشروط معقولة	تسهيل وصول المرأة إلى الائتمان بشروط معقولة	تسهيل وصول المرأة إلى الائتمان بشروط معقولة
توعية المنخرطين في الاتفاقيات التجارية بأهمية مشاركة اللجان الصناعية والتجارية بما في ذلك اللجان النسائية في مراجعة الاتفاقيات التجارية	توعية المنخرطين في الاتفاقيات التجارية بأهمية مشاركة اللجان الصناعية والتجارية بما في ذلك اللجان النسائية في مراجعة الاتفاقيات التجارية	توعية المنخرطين في الاتفاقيات التجارية بأهمية مشاركة اللجان الصناعية والتجارية بما في ذلك اللجان النسائية في مراجعة الاتفاقيات التجارية
التنسيق والتعاون والتشبيك بين القطاعات الاقتصادية الحكومية وغير الحكومية من ناحية والمؤسسات النسائية المعنية من جهة أخرى	التنسيق والتعاون والتشبيك بين القطاعات الاقتصادية الحكومية وغير الحكومية من ناحية والمؤسسات النسائية المعنية من جهة أخرى	التنسيق والتعاون والتشبيك بين القطاعات الاقتصادية الحكومية وغير الحكومية من ناحية والمؤسسات النسائية المعنية من جهة أخرى
إيلاء الاهتمام للاتفاقيات التجارية التي تتناول التجارة في الخدمات وليس فقط التجارة في السلع.	إيلاء الاهتمام للاتفاقيات التجارية التي تتناول التجارة في الخدمات وليس فقط التجارة في السلع.	إيلاء الاهتمام للاتفاقيات التجارية التي تتناول التجارة في الخدمات وليس فقط التجارة في السلع.
ادراج الأعمال التجارية والتمويل وريادة الأعمال في المناهج للطلاب في المدارس والجامعات بطريقة جذابة ومطابقة للتقدم التكنولوجي	ادراج الأعمال التجارية والتمويل وريادة الأعمال في المناهج للطلاب في المدارس والجامعات بطريقة جذابة ومطابقة للتقدم التكنولوجي	ادراج الأعمال التجارية والتمويل وريادة الأعمال في المناهج للطلاب في المدارس والجامعات بطريقة جذابة ومطابقة للتقدم التكنولوجي
تشجيع المجتمع على قبول وجود المرأة في قطاع التجارة وكسر ثقافة العار.	تشجيع المجتمع على قبول وجود المرأة في قطاع التجارة وكسر ثقافة العار.	تشجيع المجتمع على قبول وجود المرأة في قطاع التجارة وكسر ثقافة العار.